اختبـــــــــــــار مادة الفلسفة
شعب الاقتصاد والتصرف والرياضيات
والعلوم التجريبية والتقنية
الدّورة الرئيسيــّة : جوان 1999

الموضـــــــوع الأول : العــمل التحضيري

التّمشّـــــي الممكن	مضمـــــــون التّمشّي : ما نعمـــــل على إنجـــــازه	تنبيهـــــــات
لحظة الرصد "هل" "من تعارض" "حقـــــوق الإنسان" "سلطة الدّولـــــــة" "تبنّي" + "إقرار"	استهلّ الموضوع بصيغة استفهامية تدعو القارئ إلى التــّركيز على أمر ما. ← هو موضوع الاستفهام وهو اللفظ المركزي الذي يدعونا الموضوع إلى التــّفكير فيه ويعني ذلك أنّ الموضوع يقتضي منــّا التــّفكير في علاقة ما. طرفا العلاقة التي يدعونا الموضوع إلى التفكير فيها. ولا يمكن الكشف عن ماهية العلاقة إلاّ بالنــّظر في دلالة حقوق الإنسان من جهة، ودلالة سلطة الدولة من جهة أخرى. يندرج الإشكال ضمن حقل المواقف التي يمكن أن نتــّخذها، ويكون الموقف فلسفيا بقدر ما ينبني على أساس عقلاني ويقلّص من سلطة الأمر الواقع.	- لاحظ أنّ دلالة الموضوع لا تتغيّر في جوهرها لو غيّرنا عبارة "تعارض" بـــ"توافق" فالسؤال الذي ورد فيه الموضوع يحتمل إجابتين أو أكثر. - نلاحظ في هذا المستوى أنّ التــّعريف الدّلالي يتطلّبه الفهم. وإذا قدّم على هذا النّحو صار جهد المترشّح في مأمن من السّرد والاستعراض.
لحظة التــّفكيك والتــّحليل الدّلالات الممكنة لأهمّ الكلمات المفاتيح التــّعارض ≠ التــّوافق - في التباس علاقة التــّعارض. - في دلالة حقوق الإنسان. - في دلالات سلطة الدّولة.	- التــّعارض : يعني : * المواجهة * التــّقابل * نفي طرف لطرف آخر. صيغة الاستفهام + التــّعارض تعني أنّ الأمر يتعلّق باحتمال التــّعارض. وإذا كان ثمّة احتمال فيعني أنه في حالة الإجابة بالنّفي (نفي التــّعارض) تتحوّل العلاقة إلى توافق. ← التــّعارض ≠ التــّوافق ← العلاقة بين كذا وكذا إمّا أن تكون تعارضا وإمّا أن تكون توافقا. - إذا طرح تساؤل في شأن العلاقة بين حقوق الإنسان والإقرار بسلطة الدّولة فهذا يعني : ▪ أنّ العلاقة ملتبسة بينهما. ▪ مردّ هذا الالتباس دلالة حقوق الإنسان وكيفيّة تجسيمها من جهة، ودلالة السّلطة السياسية ومدى مشروعيّتها من جهة ثانية. ▪ مدلول السّلطة ليس واحدا لذا لا مجال للإجابة عن السّؤال المطروح إلاّ بتتبّع الدّلالات الممكنة لسلطة الدّولة.	يمكن أن تفسّر الكلمات باستحضار نقيضها. -نلاحظ أنّ مسار المشكل مشروط دوما بدلالات الكلمات المفاتيح. وما يتبع ذلك من تنوّع في العلاقة بينهما. والنّظر في هذا المسار هو الذي يسمح في التــّخطيط بصياغة سليمة للإشكالية.

التّمشّـــــي الممكن	مضمـــــــون التّمشّي : ما نعمـــــل على إنجـــــازه	تنبيهـــــــات
من المفاهيم المعطاة إلى المفاهيم المجاورة تعدّد أسس الدّولـــــــــة ≠ الأساس الحقوقي الوحيد للمجتمع المدني	سلطة الدولة ← المشروعيّة ؟ ↓ العنف أو الحقّ ← أساس الدّولة حقوق الإنسان ← الأساس الحقوقي لقيام "المجتمع المدني" العلاقات الممكنة بين سلطة الدّولة والمجتمع المدني.	
مجال العلاقـــــــــة	الممارسة السّياسية	تحديد المجال يساعد على صياغة التّمهيد.

التخطيـــــــــــــط

التخطيـــــــــــــط	تنبيهـــــــــات
المقدّمـــــــــة **التـــمهيـــــد :** – إمكانيّة أولى : الإشارة إلى امتياز الإنسان عن غيره من الكائنات كونه يحيا في فضاء سياسي، وهو لا يقتصر في ذلك على الممارسة بل يجعل منها موضوع تفكير فلسفي. – إمكانيّة ثانية : الإشارة إلى المنزلة المتميّزة لمقولة "حقوق الإنسان" في الخطابات السياسيّة الرّاهنة وما يثيره ذلك من تساؤل عن مدى تجسيم هذه الحقوق في الدّول الحديثة. – إمكانيّة ثالثة : الإشارة إلى جهد الفلاسفة في مقاومة الاستبداد وما ترتّب على ذلك من حاجة إلى الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان. **الإشكاليـــــــة :** ما الذي يدعونا إلى التّفكير في العلاقة القائمة بين تبنّي حقوق الإنسان والاعتراف بسلطة الدّولة ؟ وهل ثمّة إمكانيّة قيام حقوق للإنسان خارج فضاء الدّولة ؟ هل ثمّة شكل وحيد لسلطة الدّولة أم أنّ السّلطة سُلــَطٌ، رغم أنّ حقوق الإنسان ثابتة ومثبتة في الإعلان ؟ وإذا كانت السّلطة سلطا فمتى تتعارض مع هذه الحقوق وتخرقها وضمن أيّة شروط تدعمها وتجسّمها ؟ وإذا كان التـــوافق ممكنا بين الممارسة السياسيّة وحقوق الإنسان فأيّ رهان يمكن تحقيقه من خلال ذلك ؟	ترتيب الأسئلة في الإشكالية هو تجسيم لفهم المترشّح للموضوع وللمسار الذي سينتهجه في التحليل.
الجوهـــــــــــر **I. في إمكان التـــعارض بين تبنّي حقوق الإنسان والإقرار بسلطة الدّولة** **أ.** بيان التـــعارض على أنّه يحمل دلالة النفي أو الخرق إذ أنّ الأمر يتعلّق بالممارسة السّياسية. **ب.** تحديد الشروط التي في ضوئها يحدث التـــعارض. – بيان الأساس الحقوقي لعبارة "حقوق الإنسان" وقيام هذه الحقوق على احترام الحقوق الطبيعيّة إضافة إلى الحقوق المدنيّة التي تضمن كرامته. – يستدعي تأكيد مشكل التعارض : ▪ بيان النـــزوع الدّائم للدول إلى استعمال العنف للإبقاء على المصالح الفردية أو الفئوية أو الطبقيّة (إمكانية اعتماد المرجعية الماركسية القائلة بأنّ الدولة هي "جهاز قمع"، أو اعتماد موقف ريكور القائل بأنّ "صاحب السيادة له نزوع دائم إلى ابتزاز السيادة). ▪ ثمّ بان ما تقتضيه حقوق الإنسان من احترام للحريات الفرديّة وما تؤكد عليه من ضمانات للحفاظ على الحقوق الطبيعية والمدنية ويستحسن في هذا المجال تحديد دلالتي "الحقّ الطبيعي" و"الحقّ المدني". ▪ استخلاص الصّدام بين رغبة صاحب السيادة وبين الماهية الحقوقية للمجتمع المدني. **II. الشروط التي يقوم عليها التـــوافق الممكن بين حقوق الإنسان وسلطة الدّولة** – أن تـــُسْتـــَمَدَّ سلطة الدّولة من أساس شرعي هو إرادة الشّعب أو بعبارة روسّو "الإرادة العامّة" ← تمثيلية الحاكم للمحكومين ← الإقرار بسيادة القوانين على الأفراد بما في ذلك الحكّام	لاحظ أنّ تحليل الموضوع –عندما يتعلّق الأمر بصيغة تساؤلية– يستدعي النّظر في الإمكانيّتين مثل : – التـــعارض – التـــوافق.

التخطيـــــــــــــــــــط	تنبيهـــــــــات
* أن تراقب باستمرار ممارسة السّلطة من قبل مؤسسات أقرّتها القوانين ومنحتها شرعيّة المراقبة. * الفصل الواضح بين عنف نزوي لا شرعي، وعنف شرعي مقنّن يكون مقصده الأساسي، حماية سيادة الإرادة العامّة من النّزوات الفردية التي لا تحترم القوانين. * استخلاص طبيعة السّلطة على أنّها سلطة شرعية قانونية تتوافق مع روح "حقوق الإنسان". * استخلاص التقاطع بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي في بيان الأساسي الشرعي للقوانين. **الجانب النقدي :** بيان المكاســـــب : – فضح الاغتراب السّياسي إذ يؤدّي السّؤال عن العلاقة بين سلطة الدّولة وحقوق الإنسان إلى الحرص على كرامة الإنسان، وذلك بإضفاء الشرعية على الرّقابة الدّائمة لسلطة الدّولة (عمل المؤسسات مثل المجالس النيابية المستقلّة). – تثمين الموقف الذي يقرّ بإمكانية التــوّافق بين سلطة الدولة وحقوق الإنسان وما يترتّب على ذلك من كسب للرّهان التــحرّري للإنسان وتخليصه من هيمنة الإنسان. بيان الحـــــدود : – تبني حقوق الإنسان لا تعوقه فقط سلطة الدولة بل الأهواء الفردية في المجتمع التي من شأنها أن تعطّل المسار الفعلي للمؤسسات المدنية. – نقد الطابع المجرد لحقوق الإنسان وإفراغ هذه العبارة من مضمونها الحقيقي بفعل التوظيف الإيديولوجي لها. **الخاتمـــــــــة** يمكن الانتها ء إلى التأكيد على أن قيمة حقوق الإنسان إنما تتأكد بحرص الإنسان على تجسيمها وتدربه الفعلي على صونها داخل المؤسسات المدنية.	لاحظ أن النقد ركز أساسا على المكاسب والحدود ولم يكن إجابة ممكنة على السؤال الذي جاء فيه الموضوع.